

مقدمة عامة

إن السياحة ظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها، فبعد أن كانت تقتصر على فكرة السفر، التنقل و الاستكشاف، أصبحت اليوم صناعة متميزة و مورد رئيسي و قطاع إستراتيجي تقوم عليه اقتصاديات العديد من دول العالم، وقد ظهر ذلك جليا بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال و المواصلات، ظهور تقسيم العمل، التخصص و حقوق العمال، و بالتالي تطورت النظرة الاجتماعية للقوى العاملة و ما نتج عن ذلك من إجازات مدفوعة الأجر لكافة فئات القوى العاملة في الدول المصنعة.

كما أن إعادة إعمار أوروبا المنهكة من الحروب و زيادة النمو الاقتصادي تلاه بعد ذلك انتعاش و تحسن في مستوى المعيشة والدخول، كل ذلك أدى إلى البحث عن أماكن لقضاء وقت الفراغ و الترويح و برزت أنواع عديدة للسياحة، بل أصبحت قطاعا حيويا يستوعب الكثير من الأنشطة الاقتصادية و العمالة، و بالتالي اعتبرت عاملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية خصوصا في مجال البنية التحتية للاقتصاد، إذن فهناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة و التنمية الاقتصادية، هذا ما جعل البلدان المتقدمة تسعى لتطوير و تحسين مستوى الخدمات الأساسية و التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة مثل النقل، الاتصالات، المياه، الكهرباء و الخدمات الصحية كما قامت بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية حاجات مختلف السياح و بفضله هذه الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة و ترويجها فقد ازداد عدد السياح الوافدين عليها و أدى إلى تشجيع الحركة السياحية و ذر المزيد من العملة الصعبة في خزائنها و استغلال جزء منها في تطوير القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة للدول النامية فقد استطاعت في السنوات الأخيرة أن تستفيد و بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي خصوصا بعد ما حققته السياحة الدولية من نمو متسارع خلال الستينات و السبعينات و الثمانينات.

إن نشاط بهذه الأهمية لا يمكن أن يكون إلا من بين أولويات السياسة الاقتصادية لتنمية أي بلد يتمتع بمقومات سياحية و طبيعية كالجائز و التي رغم تمتعها بميزة نسبية في جذب السياح، لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية و التراثية إلا أن نصيبها من السياحة الدولية لا يزال بعيد جدا من إمكاناتها.

إن التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر و التي مست العديد من القطاعات، سمحت بتحرير محتشم لبعض الاستثمارات السياحية، خصوصا و أن هذه الأخيرة تمثل النسبة الأكبر من الدور الذي يلعبه القطاع السياحي بالتأثير على قطاعات عديدة في الاقتصاد الوطني، و مساهمته مع القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية للبلد و الخروج من الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري التي تكون مرتبطة بالخاصية التي تميزه و هي اعتماده

مقدمة عامة

الكلي على المحروقات ، خاصة و أن القطاع السياحي هو أحد القطاعات الحيوية الذي يمكن أن يأخذ على عاتقه هذا الدور و يشكل بديلا حقيقيا للمحروقات شريطة أن يعتمد في استغلاله وتسييره على الأدوات و التقنيات الحديثة و إعطائه كل الأهمية خاصة وأنه قطاع حساس و يتأثر بالوسط السياسي و الأمني ، بدرجة و عي أفراد المجتمع و الذهنية التي لديهم.

كما أن الاستثمار في هذا القطاع يتأثر بحجم الخدمات المقدمة ، بالبنية التحتية المتوفرة و بالبيئة الاستثمارية الملائمة و المشجعة، إلا أن ذلك كله نجده غير متوفر، رغم القوانين و الأنظمة التي تم وضعها لخدمة السياحة في الجزائر كما أنها ليست كافية و لم تلغ المشاكل التي يتخبط فيها القطاع خصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي ، من خلال القطاع المصرفي و على رأسها البنوك و التي تبقى الملاذ الأخير لتمويل الاستثمارات السياحية في ظل انتفاء قنوات التمويل الأخرى، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة ووكالات الدعم التي أنشأتها لكن دورها يبقى مرهونا بالدور الذي تلعبه البنوك ، و هذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية الآتية :

ما هي آليات تمويل المشاريع السياحية ؟.

ولإجابة على هذا التساؤل و الذي يمثل إشكالية البحث ، سنحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة في:

1- ما هي مكونات السوق السياحي ؟

2- ما المقصود بالمنشآت السياحية ؟ وما هي ميكانيزمات تمويل هذه المنشآت ؟

3- ما هي مراحل المتابعة من طرف المستثمر للحصول على قرض ؟

من هنا يمكن أن نعتمد الفرضيات الآتية:

- ✓ بعض المشاريع السياحية لها أهمية كبيرة في النهوض السياحة و التي بدورها قد تكون عامل جذب سياحي خاصة إذا مولت من طرف البنوك.
- ✓ يعتبر التمويل العجلة المحركة للاستثمار السياحي .

مقدمة عامة

✓ لتساهم كل من الدولة والبنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية عن طريق قروض تقدمها لمقبلين على الاستثمار، مع منح امتيازات لهم

وتتمثل الدوافع الأساسية لاختيار هذا الموضوع في:

*قلة الأبحاث الجامعية التي تناولت دراسة القطاع السياحي عامة و المشاريع السياحية خاصة.

*الاهتمام المتزايد بهذا القطاع في الجزائر و الدور الذي يمكن أن يلعبه على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي على غرار باقي الدول ، وهو ما يتطلب الوقوف على المشاكل التي تحول و زيادة المشاريع السياحية.

من هذا المنطلق يكمن **الهدف من هذه الدراسة** و هو التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة في الجزائر و الوصول إلى تحديد المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني، و معرفة الآفاق التي رسمت للمشاريع السياحية و أساليب الدعم التي ستحظى بها من قبل الدولة

من أجل تحقيق ذلك فقد اعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي التحليلي** ، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال توضيحنا للمفاهيم المتعلقة بالسياحة و المنشآت السياحية و أنواعها و خصائصها .

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول:

- حيث سنتناول في **الفصل الأول** أنواع السياحة و أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور أنواع مختلفة للسياحة، وصولا إلى المبحث الثاني الذي سنتناول فيه العرض السياحي ماهيته و مكوناته و العوامل المحددة له و أخيرا سنتطرق لطلب السياحي.

- أما في **الفصل الثاني** فقد خصصناه للتعرف على المنشآت السياحية ، أهم أنواعها و الأشكال القانونية التي قد تتخذها وصولا إلى معرفة أهميتها وما الذي يمكن أن تحققه للاقتصاد و المجتمع ففي المبحث الأول قمنا بتعريف المنشآت و أهميتها و في المبحث الثاني التقسيم القانوني للمنشآت و أخيرا آليات تمويل المنشآت .

مقدمة عامة

- في حين سنتناول في **الفصل الثالث** ونظرا لأهمية عنصر التمويل بالنسبة لإقامة المشاريع السياحية قمنا بدراسة ميدانية لمشروع فندق لاكواريوم الواقع بمدينة بني صاف و تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مبحث أول يتكلم عن مقدمة عن الولاية و مقوماتها السياحية بالنسبة للمبحث الثاني تعرضنا لمناطق التوسع بالولاية و في الأخير عرض مراحل تمويل الفندق موضوع الدراسة .